(ISSN: 2959-5436) مجلة جامعة سومر للعلوم الانسانية (SUJHUS)
عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث للعلوم الانسانية والتربوية والنفسية الذي اقامته جامعة سومر للفترة
من 24-25 نيسان 2024 /القسم الثالث/ محور التاريخ والجغرافية, الصفحات 199-220

الأزمة الخليجية – القطرية والموقف الأردني منها 2014-2017

م.م. أثمار رياض عبدالرحيم الركابي[1]*

[1] رئاسة الجامعة, دائرة المساعد العلمي، جامعة سومر، ذي قار، العراق

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة السبب الرئيسي للأزمة الخليجية – القطرية والموقف الأردني منها ويبدو أن السبب يدور حول قطر وسياستها الخارجية ، في الوقت نفسه تحاول كل من السعودية وحلفائها بفرض سياسة معينة تلتزم بها قطر الأمر الذي لا يمكن لقطر قبولهُ ولن تتراجع عن سياستها، وكانت اقدام الدول الخليجية الثلاث (السعودية والأمارات والبحرين) بقطع علاقاتها مع قطر وعزلها، واختلفت قراءة الدول العربية لتلك الأزمة ، فكانت هنالك جهود من قبلها لتخفيف وحل الأزمة ومن أبرز هذه الدول المملكة الأردنية أذ استند موقفها على مجموعة من العوامل والمحددات ، ولا سيما العامل والمحدد الاقتصادي نتيجة للظروف المعيشية الصعبة والأزمة الاقتصادية التي تعاني منها ، فقد تباين دورها بين الصمت تارة والسعي لحل الخلافات تارة أخرى حسب مصلحتها مع التأكيد على العلاقات التاريخية التي تربطها مع بلدان مجلس التعاون الخليجي ، فقد تكلل دورها في الحوار والطرق السلمية والتحذير من المخاطر والخلافات التي تحصل بين مجلس التعاون الخليجي .

الكلمات المفتاحية: الازمة الخليجية والقطرية، الموقف الاردني، مجلس التعاون.

The Gulf-Qatari crisis(The Gulf-Qatari Crisis and the Jordanian Position on It 2014-2017

Asst Lecture. Athmar Riyad Abdul Rahim[1*]

[1] *University Presidency, Scientific Assistant Department University of Sumer, Dhi Qar, Iraq*

Abstract:

This study aims to find out the main reason for the Gulf-Qatari crisis and the Jordanian position on it. It seems that the reason revolves around Qatar and its foreign policy. At the same time, Saudi Arabia and its allies are trying to impose a specific policy that Qatar adheres to, which Qatar cannot accept and will not back down from its policy. It was The three Gulf states (Saudi Arabia, the Emirates, and Bahrain) decided to sever their relations with Qatar and isolate it. The Arab countries' interpretation of that crisis differed, and there were efforts by them to mitigate and resolve the crisis. The most prominent of these countries was the Kingdom of Jordan, as Its position was based on a group of factors and determinants, especially the economic factor and determinant as a result of The difficult living conditions and the economic crisis it is suffering from. Its role has varied between silence at times and seeking to resolve disputes at other times according to its interest, while emphasizing the historical relations that bind it with the countries of the Gulf Cooperation Council. Its role has been culminated in dialogue and peaceful means, and warnIng of the dangers and disagreements that occur between the Gulf Cooperation Council. Gulf Cooperation.

Keywords: Gulf and Qatari crisis, Jordanian position, Cooperation Council.

* **Email address: aathmar218@gmail.com**

المقدمة:

شهد العالم العربي الكثير من التغيرات السياسية، وتعد الأزمة الخليجية – القطرية واحدة من أكثر التحديات التي واجهت بلدان مجلس التعاون الخليجي وأثرت على وحدته اذ قطعت السعودية ومعها الأمارات والبحرين العلاقات مع قطر ، ولم تكن هذه الأزمة وليدة لحظة وإنما جذور الخلاف تعود الى خلافات حدودية وتنافس بين العوائل الحاكمة ، وعدم توافق الرؤى في تحديد المصالح ، تأزمت عام 1995 عندما تولى الشيخ (حمد بن خليفة آل ثاني) السلطة اذ بنى سياسة خارجية جديده ومغايره ، وما ترتب عليها ،بالتالي أدى إلى اختلال في التوازن السياسي ، لذلك تُعد الأزمة تصعيد دبلوماسي لم يشهده تاريخ الخليج العربي ، ولا شك ان هنالك اسباباً قد تنوعت وتعددت وكل طرف يدعي أنه صاحب حق والمتفق عليه أن لهذه الأزمة اثاراً سلبية سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية ، وللحد من هذه الأثار كانت هناك جهود مبذولة لأنها النزاع مع الأطراف من أجل الحفاظ على وحدة المجلس الخليجي وسلامة آمنه القومي ، فكانت المملكة الأردنية المحور الاساسي تسعى أن تكون نقطة وصل بين اطراف الخلاف فكانت تعي خطورة الموقف وانعكاساته على الواقع السياسي والاجتماعي في الأردن فجندت أدواتها السياسية الخارجية بهدف دعم وتعزيز دور الأردن الإيجابي ، ومن خلال الزيارات واللقاءات مع اطراف القضايا جعل من الأردن إداه فعالة لفهم المجريات والنظر في أمر الواقع .

في سبيل فهم وتفسير الأزمة الراهنة والموقف الأردني منها قسمت الدراسة إلى ثلاث مباحث وهي :

المبحث الأول : بعنوان اسباب الأزمة الخليجية – القطرية (2014-2017) : تناولنا فيه مجموعة من الاسباب ساعدت على نشوء الأزمة .

المبحث الثاني : الأزمة الخليجية – القطرية (2014-2017) : تناولنا فيها اهم مجريات الاحداث .

المبحث الثالث : بعنوان موقف الأردني من الأزمة الخليجية – القطرية (2014-2017) تناولنا فيه العلاقات التاريخية للأردن مع بلدان الخليج العربي وموقفها من ازمة 2014 بالإضافة إلى التطرق إلى العوامل التي لعبت دور في عملية اتخاذ القرار تجاه ازمة 2017 ودورها في السعي لحل الخلاف .

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل موقف السياسة الأردنية تجاه الأزمة (الخليجية – القطرية) من خلال معرفة المحددات الرئيسة في عملية صنع القرار ، ومعرفة هذه الأزمة وسبب نشوئها وآثارها الإقليمية والدولية ، ومن ثم تحليل الوقائع للوصول إلى العوامل التي تتحكم فيها وبالتالي استخلاص النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة .

الازمة الخليجية القطرية والموقف الاردني منها 2014-2017

شهدت منطقة الخليج العربي الكثير من التغيرات السياسية في ظل ظروف صعبه يشهدها العالم العربي ،لا سيما في العراق وسوريا واليمن في الوقت نفسه كان هناك تباين كبير في المواقف السياسية العربية تجاه تلك التغيرات حتى برزت الازمة الخليجية – القطرية لعام (2014-2017) بين دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية والامارات والبحرين) ضد قطر ، وهي ليس بظاهرة جديده فمن المعروف أن اختلاف وجهات النظر تؤدي احيانا الى خلافات ما بين دول

المجلس الخليجي الناتج عن عدم توافق الرؤى في تحديد المصالح والتهديدات الأمنية ، واخذت الازمة تتصاعد من حين إلى آخر، حتى أصبحت من القضايا الاقليمية المؤثرة في نمط العلاقات العربية وسنعرض سرداً للأحداث فيما يلي :

المبحث الأول

اسباب الازمة الخليجية -القطرية (2014- 2017)

إن عدم التكافؤ الحاصل بين دول الخليج العربي من الناحية المادية والبشرية ومصادر القوة من الطبيعي يؤثر على طبيعة العلاقات البينية اذ تتباين توزيع القوة داخلها ، لذلك لعبت هذه الدول دوراً سياسياً ودبلوماسياً فعالا وواسع النطاق في القضايا الاقليمية والعربية على وجه الخصوص لتعويض ما ينقصها من مصادر القوة وكما موضح :

1- سياسة قطر الخارجية:

يمكن معرفة ادوار أية دولة في السياسة الخارجية من خلال مواقفها في جميع القضايا السياسية والاقتصادية الاجتماعية ، وكيف تنظر إلى حاضرها ومستقبلها وسط هذا الكم من الاحداث المتضاربة، أما أن تختار الدخول والتأثير بمحيطها بقوة أو العزلة والنأي بنفسها بعيداً عن المشكلات التي يجلبها التدخل ، لذلك كانت السياسة الخارجية القطرية تتماشى كحال نظيراتها الاخرى في مجال التعاون الخليجي إلا أن الحال تغير عام 1995 بعد تولي الشيخ (حمد بن خليفة ال ثاني) السلطة إذ بنى سياسة خارجية جديدة ومغايرة (1) ، واستمر هذا الحال حتى بعد تولي ابنه الشيخ تميم عام 2013 ، إذ تبنى سياسة أكثر نشاطاً وتماشياً مع الاحداث التي يمر بها العالم العربي إذ عمل على تنشيط الدور الاعلامي وتنمية الاستثمارات في الخارج والانخراط بالإحداث العالمية من أجل التأكيد على دور قطر اقليميا ودولياً(2)

وعلى الرغم من اعتماد قطر في أمنها على الولايات المتحدة الى جانب من الاتفاقيات الدفاعية الموقعة مع بريطانيا وفرنسا إلا أنها اتبعت خطة استراتيجية لتعميق أمنها وهي ربط اقتصادها بالدول الكبرى عن طريق تزويدها بالغاز الطبيعي مما جعلها مهمه لمجموعة واسعة من الدول ، كما عملت على توثيق علاقاتها مع ايران وتركيا ، ولا سيما في المجال الدبلوماسي والعسكري ، واظهرت عدم اللامبالاة بالعلاقات الخليجية – التركية المتوترة ، وفي المقابل رأت دول الخليج عدم الارتياح لسياسة قطر الخارجية إذ اصبحت موضع قلق لتلك الدول وفي مقدمتهم السعودية التي اخذت تنظر بعين الريبة لهذا الدور القطري مما عرض العلاقات بينهم إلى العديد من التوترات (3) .

2- دور قطر في الاعلام :

يلعب النشاط الاعلامي دوراً كبيرا في توجيه سياسة الدولة ذلك أن الاعلام والسياسة جزء لا يتجزأ، فلا سياسة بدون إعلام ولا إعلام بدون سياسة ، ومن ثم فإن أي حدث أو نشاط تقوم بها دولة ما فإن لم يكن له ساحة إعلامية يصبح بدون جدوى ، لذلك اصبح من الصعب على النظم السياسية أن تتعايش من دون اعتماد على وسائل الاعلام لما تمتلك من قدرة مؤثرة في تكوين رؤية متكاملة لدى الرأي العام ، لذلك وظفت قطر الاعلام في سياستها واتخذته أداة للضغط تجاه العديد من الملفات والقضايا ومن ابرزها تأسيس قناة الجزيرة عام 1996م ، إذ لعبت دوراً كبيراً في الكثير من الاحداث ، ولا سيما أحداث الربيع العربي إذ عملت على تغطية تفاصليها بصوره وصفها المحللين بأنها تحريضية عن طريق اثارة الشارع العربي ضد الانظمة الحاكمة ، ونتيجة لتأثير قناة الجزيرة على الرأي العالم في جميع انحاء العالم العربي أصبحت

قطر قادرة على السعي بدور اكبر في السياسة الاقليمية وابرزها احداث الساحة المصرية ، كما اسست قناة خاصة عرفت قناة الجزيرة مصر مباشر واطلقت على الاحتجاجات الشعبية في مصر بالثورة على العكس من بقية الدول التي كانت فيها الاحتجاجات شعبية مناهضة مثل تونس ، بمعنى أنها لم تلتزم بجانب الحياد والعزلة في بعض الامور ، لأنها تخضع لحسابات سياسية اكثر من الحسابات المهنية ، كما وفرت القناة دعاية للإخوان المسلمين الامر الذي دفع العديد من الدول بالمطالبة بوقف الاعلام المعادي والتحريض الذي تبنته قطر عن طريق قناة الجزيرة(4) .

يتضح إن غاية قطر من تطوير النشاط الاعلامي وخصوصاً دعمها لقناة الجزيرة هي جعلها ذراعاً اخبارياً لزيادة قوتها وتحقيق العديد من الأهداف السياسية .

3- اتهام قطر بدعم الحركات الاسلامية :

شكلت الحركات التي تدعي الاسلام خطراً يهدد الدول والشعوب ، إذ أن لها القدرة على التغلغل داخل المجتمعات والتأثير على افرادها فتدعي الدين لكسب الناس تجاهها من اجل هدم الدولة ونشر الفوضى فيها والتبني الكثير من الشعارات والافكار مثل اقامة دولة الخلافة أو دوله شرعية اسلامية ، لذلك اتهام قطر أو دعمها لتلك الحركات كانت من اهم الاسباب الرئيسة التي أدت إلى اندلاع الازمات الخليجية ، وتعد العلاقة بين قطر والاخوان المسلمين من العلاقات المثيرة للاهتمام من حيث تاريخها وطبيعة تأثيرها وتعد واحد من اكثر القضايا التي تستمر في تسميم علاقات قطر مع الخارج ، وسبب في ذلك هو التعقيدات السياسية الداخلية التي حصلت في مصر منذ الخمسينيات تركت تأثيرها على الوضع في الخليج العربي وأن تلك التعقيدات تتحول إلى ادوات للتأثير السلبي في الصراعات في المنطقة ، لذلك كان للتنظيم تاريخه في قطر فقد توافد عليها عدد من قيادات (5) ، جماعة الاخوان المسلمين في بداية ستينيات القرن الماضي ، وانحصر نشاطهم في بداية الأمر بالجانب الخيري دون أي جوانب سياسية ، فكان ابعاد الاخوان عن السياسة سبباً في توثيق العلاقات بين الحكومة القطرية وجماعة الاخوان وتولوا عدد من المساجد الكبيرة بل شارك البعض في تأسيس بعض الكليات الشرعية في قطر ومن ابرزهم (يوسف القرضاوي) المرشد الروحي للإخوان الذي ساهم في انشاء الكلية الشرعية واشرف على وضع مناهجها وحظي ايضا بدعم قطر مالياً واعلامياً مع فتح منابر قناة الجزيرة لقادة الاخوان(6) ، وعلى اثر ذلك تولدت مخاوف لدى دول الخليج العربي من الدعم القطري للإخوان المسلمين ، لاسيما بعد احداث الربيع العربي وابرزها احتجاجات مصر ، اذ وجدت فيهم تهديد لهم في مجال نجاحهم وتسليم زمام السلطة في مصر يتحول إلى إلهام اخوان المسلمين في الدول الخليجية وتحديداً السعودية والامارات ، مما دفع بالسعودية إلى عدِّها جماعات ارهابية في 7 اذار عام 2014 م واعقبها الامارات(7) ، فضلا عن ذلك كانت لقطر علاقات مع حركة حماس وعملت على اعادة اعمار قطاع غزة في اعقاب المواجهة بين ((الكيان الصهيوني)) وحماس عام 2012 م ، كما لعبت دوراً في المحاور الثانوية بين ((الكيان الصهيوني)) وحماس، كما لعبت الدور الوسيط في المفاوضات مع حركة الطالبان الافغانية من اجل اطلاق سراح الجندي الامريكي (باو برغدال) ، وبالفعل نجحت تلك المفاوضات بالوساطة القطرية وتم اطلاق سراح الجندي مقابل اطلاق سراح خمسة من قادة الطلبان في معتقل غوانتانامو ، ورحب الرئيس الامريكي (باراك أوباما Barack Obama 2009-2017) بإطلاق سراح الجندي الامريكي واكد في خطاب له أن الحكومة القطرية قدمت ضمانات امنية لحماية واشنطن ، وكذلك اعتماد قطر على اسلوب تقديم فدية مالية كبيرة لكل عملية تحرير الرهائن المختطفين من قبل الجماعات الارهابية والمتشددة مما دفع بعض الجهات الى اتهام قطر بأنها تمول الارهاب بهذه السياسة (8).

4- دور قطر في احداث الربيع العربي:

تعد احداث الربيع العربي مرحلة تاريخية في سياسة قطر الخارجية فقد انتقلت من دور الوسيط في الصراعات والخلافات الإقليمية إلى دور نشط وفاعل وابرزت دورها كلاعب إقليمي وركزت تحديداً على دعم الحركات الاسلامية وفي مقدمتها الاخوان المسلمين في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية مثل مصر وتونس واليمن وليبيا وكان الغاية من ذلك رغبتها من ان تصبح هي صاحبة سلطة في الحكومات الجديدة مما يعزز مصالح قطر فيها لذلك مارست ادواراً بشكل ملفت للانتباه ومن ابرزها :

الثورة اليمنية : يعد الصراع اليمني احد الاسباب في اندلاع الازمة ، إذ كان بداية التدخل القطري الفاعل في اليمين بعد قيامها عند اندلاع الثورة اليمنية عام 2011 م ، بإطلاق المبادرة الخليجية التي اعلنت في الرياض لتهدئه الثورة وترحيل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح مقابل تقديم حصانة رئاسية له بعدم ملاحقته قضائياً إلا أن مماطلة الرئيس على تنفيذ البنود قررت قطر الانسحاب واتخذت موقفاً من الرئيس اليمني وانحازت لقوى التغيير وشباب الثورة(9) ، وعملت بكل قوة على دعم الاتجاه الاسلامي المتمثل بحزب الاصلاح اليمني للوصول إلى السلطة ، إلا أن المبادرة الخليجية التي اطلقتها السعودية تقف حاجزاً امام طموحاتها ، ثم لجأت بعد ذلك إلى دعم الحوثين بقوة من خلال التمدد الحوثي داخل الاراضي السعودية ، ولاسيما أن سكان الجنوبي السعودي يتقاسمون مع الحوثيين الانتماء الاجتماعي والمذهبي ، مما قد يؤدي تحالف الجنوبيين الذين يتزعمون الحركة الشعبية الانفصالية في الجنوب مع لاعب محتمل وهو ايران ، وهو الأمر يخيف السعودية من انفراط الأوضاع الأمنية والسياسية في اليمن ووصول التيار المدعوم من قطر إلى الحكم لذلك بات من الاهم اتخاذ قرارات واضحة حيال التدخلات القطرية في المشهد اليمني سياسياً وعسكرياً(10).

الثورة الليبية : بعد موجة التغييرات السياسية التي اصابت عدداً من الدول العربية عام 2011 ابتداءً من تونس ومصر ليصل إلى ليبيا التي كانت كغيرها من الدول العربية من تفرد شخص واحد بمقاليد الحكم والسلطة وفق اهوائه عندها ثار معظم الشعب لتغيير الواقع السياسي للبلد على غرار نجاح الثورة في مصر وتونس، إلا أن قوة نظام القذافي واصراره بالتمسك بالسلطة ومجابهة الثوار عسكرياً وفر ذلك فرصة للتدخل الخارجي بذريعة حماية الشعب الليبي (11) ، فكان لقطر دوراً بارزاً ضمن مشروع سياسة الهيمنة الإقليمية ، إذ حول ليبيا إلى ساحة تنافس بين قطر والسعودية والامارات المعادية للمشروع فقد نجحت قطر في دفع دول مجلس التعاون الخليجي من اتخاذ موقفاً موحداً من الازمة الليبية داخل الجامعة العربية بتعليق عضوية ليبيا الامر الذي ساعد مجلس الامن على فرض الحظر على الطيران وسمح لحلف الشمال الاطلسي بالتدخل (12) ، واتضح دورها في الوقوف بجانب الثوار الليبيين بعد ما أظهرت تقاربها وتحالفها مع حلف الناتو ، لعب انخراط الناتو في ليبيا دوراً كبيراً في تمرير الطموحات القطرية ومن أبرزها تولي قطر حصتها الاوربية من الغاز وتشارك في فعالية امتلاك نصيب بالشركات النفطية والغازية الليبية سوياً مع فرنسا وايطاليا وادى هذا الامر على اتساع التنافس الاماراتي – السعودي مع قطر فزاد الوضع الأمني سوءاً في ليبيا ليصبح أشبه بالحرب الأهلية، الأمر الذي وفره بيئة مناسبة لنمو التنظيمات الاسلامية المتطرفة(13) .

الثورة السورية : لعبت قطر دوراً مهما في الثورة السورية ، ويرجع ذلك الى رفض النظام السوري طلب قطر بتشييد خط انابيب يمتد من حقول الغاز القطرية مروراً بالسعودية والاردن وسوريا ليصل هناك مع خط انابيب في تركيا ليصل الى الاسواق الاستهلاكية في أوربا ، وخوف النظام السوري إلى الرجوع فتحول قطر من دولة صديقه إلى عدوة وجندت كل امكانياتها من اجل اسقاط النظام السوري(14) ، وقادت قطر الجامعة العربية لأنهاء الازمة السورية وذهبت إلى المطالبة بالتدخل العسكري وكررت الدعوة في خطاب امام الأمم المتحدة واهتم الاعلام القطري وذكر العديد من التقارير اثناء

اندلاع الثورة ، واتهم الاعلام السوري الاعلام القطري برعاية المؤامرات وخاصة قناة الجزيرة واصفاً اياها بانها مشروع صهيوني اقامه ((الكيان الصهيوني)) والولايات المتحدة في قطر من اجل تدمير الاقطار العربية(15) ، وتضمنت التقارير السرية المسربة حول الدور القطري في الازمة السورية ، اكدت ان قطر هي اكبر مصدر لإرسال السلاح الى سورية حيث مولت قطر اكثر من سبعين شحنه جوية لتهريب السلاح الى سورية عبر الاراضي التركية(16) ، وعليه اتضح ان قطر على العكس من جيرانها في دول مجلس الخليج قد لعبت دوراً وعملت بنشاط في تغيير انظمة الحكم في العالم العربي ووفرت التمويل والتغطية الاعلامية للثورات والعديد من الحركات الاسلامية.

دور العامل الاقتصادي :

كان للعامل الاقتصادي دوراً في الازمة الخليجية ، ولا سيما وأن قطر تتمتع بميزه مهمة في مجال الغاز الطبيعي ، وقد عملت قطر على توظيف امكانياتها الاقتصادية ووفرتها المالية في تحقيق اهدافها الخارجية ، وقامت قطر ببناء محطة اللؤلؤة التي تعد اكبر محطه تحويل الغاز الى سوائل وبذلك اصبحت قطر اكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم لتصبح منافساً قوياً لصادرات النفط الخليجية، ولا سيما السعودية والامارات(17) ، بناءً على ما تقدم يتضح أن الأزمة الخليجية لم تكن وليدة ظروف وانما كانت تقف ورائها العديد من الاسباب التي ساعدت على اندلاعها .

المبحث الثاني

الازمة الخليجية – القطرية (2014- 2017)

اصابت الازمة مجلس التعاون الخليجي في الصميم وسيفتح بذلك الباب إمام العديد من الاطراف الاقليمية والدولية وتعمل على ابتزاز دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها قطر والسعودية الامر الذي سيضر بمصلحة دول الخليج ، وبذلك تمثل الازمة مرحلة انتقال من الخلافات الجغرافية إلى الخلافات السياسية لعبت العوامل التاريخية فيها دوراً مهماً ، اذ ان العداء والصراعات والحروب التي كانت قائمة بين الاسر الحاكمة في منطقة الخليج خلال القرون الماضية لاتزال قائمة على الرغم من التغيرات التي شهدتها المنطقة ، عبر السياقات التاريخية للازمات تحديداً لا يمكن وصف الخلاف القطري مع هذه الدول بالحديث فقد كان هناك نزاع بينها وبين السعودية في منطقة الخفوس عام 1992، وهي جزء من صدمات محدودة جرت بين دول الخليج ، بالإضافة إلى خلافات قطرية – اماراتية من جراء الموقف الاماراتي الذي ابدى استياءه من طريقة تناول السلطة في قطر التي يرى فيها بعض الخليجين تشجيعاً لتغيير المبرمج في الحكم اما الخلاف القطري البحريني فلم يكن بسبب جزر خوار التي صدر قرار ملزم من محكمة العدل الدولية بشأنها عام 2001، وانما هنالك خلافات تاريخية بين العائلتين الحاكمتين لقرب احدهما من الاخرى وتاريخها المشترك(18) .

ومن اجل فهم مجريات الاحداث لابد من تسليط الضوءعلى السياسية القطرية وتطوراتها فقد مرت بثلاث مراحل(19) :

المرحلة الاولى مرحلة التبعية إذ كانت تتبنى نفس المواقف وتوجهات السعودية حتى عام 1995 .

المرحلة الثانية مرحلة الانفتاح والابتعاد عن التبعية السعودية وتتبنى سياسات اكثر استقلالية والانخراط في عمليات التسوية السلمية للصراعات الإقليمية، واستمر هذا الوضع حتى الثورات او ما يسمى بالربيع العربي في عام 2011م ، اذ بدأت السياسة القطرية بالانغماس تدريجياً بالأحداث دون الاكتفاء بدور الوسيط .

المرحلة الثالثة عندما تولى الأمير الشاب (تميم بن حمد ال ثاني) السلطة في عام 2013 ، دخلت مرحلة جديدة يمكن وصفها بسرعة التدخل المباشر في الاحداث الإقليمية والتفاعل مع تطوراتها علما أن السياسة القطرية في تعاملها مع التطورات السياسية الإقليمية يؤشر بوضوح انها كانت تعتمد على ثلاث ركائز هي الركيزة الاولى المظلة السياسية والامنية التي وفرتها الولايات المتحدة الامريكية ، الركيزة الثانية الامكانيات المالية الضخمة التي تمتلكها قطر ما يعزز دورها كوسيط في المنازعات الإقليمية ، الركيزة الثالثة الدور الفعال لوسائل الاعلام القطرية وفي مقدمتها قناة الجزيرة التي تم توظيفها بما يخدم الاهداف القطرية كل ذلك تمحض عن حدوث ازمتين هما الأخطر في تاريخ الخليج العربي احدهما الازمة الخليجية – القطرية لعام 2014 وذلك بعد أن اثار الدور الذي سعت إليه قطر في ثورات الربيع العربي الكثير من الجدل ، ثم حدث اختطاف عدد من افراد الحاكمة في قطر جنوب غرب العراق تحديداً في صحراء السماوة 2015 من قبل مجموعة سياسية داخل العراق ، مما دفع قطر الى اجراء تسويات كبيره داخل سوريا والعراق وايران بعيداً عن التنسيق مع الدول الاخرى وبشكل يتزامن مع اعلان الحكومة المصرية أن قطر متهمة بتمويل والاتصال وتوفير الغطاء السياسي تجاه الاخوان المسلمين (20) ، وبرز الخلاف بينها وبين السعودية والامارات حتى اخذ منحى من التأزم حتى عام 2013، إذ أصبحت قطر في نظرهم خطراً يهدد أمن الخليج العربي (21).

بدأت الازمة تخرج للعلن في اذار عام 2014 ، عندما قامت دول (السعودية والامارات والبحرين) بسحب سفرائها من الدوحة بسبب ما وصفته بعدم التزام الدوحة بقرارات تم التوافق عليها سابقا في 2013 في الرياض داخل منظمه مجلس التعاون الخليجي ورداً على ما اسمته هذه الدول سياسة قطر الخاضعة للعديد من الجماعات الارهابية والطائفية التي تستهدف ضرب المنطقة(22) ، كانت الغاية من سحب السفراء هو سعي هذه الدول للحد من التأثير القطري في منطقة الشرق الاوسط ، وقد صدر هذا القرار عام2014م ، وجاء فيه ان القرار اتخذ بعد فشل كافة الجهود في اقناع قطر بضرورة الالتزام بالمبادئ التي تكفل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة من دول الخليج العربي ، وطالبت هذه الدول أن تسارع دولة قطر في اتخاذ خطوات فورية للاستجابة لما سبق الاتفاق عليه ولحماية مسيرة دولة الخليج من اي تصدع وردت قطر عن اسفها واستغرابها للقرار معتبره ان الخطوة التي اقدمت عليها الدول الثلاث لا علاقة لها بمصالح وأمن الخليج العربي ، كما أكدت أنها لن تقوم بسحب سفرائها(23) .

وفي حين استمرت قطر في سياستها ونجحت في كسب موقف المملكة العربية السعودية من خلال عدة لقاءات بين امير قطر الشيخ تميم بن حمد ال الثاني والملك عبد الله بن عبد العزيز ال سعود التي حولت دور المملكة العربية السعودية الى باحث عن حل لأزمة سحب السفراء بعد أن كانت جزءاً من هذه الازمة وظلت الازمة قائمة ما بين دولة قطر وبين دولة الامارات العربية المتحدة وتخطى هذا الخلاف النطاق الرسمي وانتقل الى الاعلام في مرحلة ما وصارت وسائل التواصل الاجتماعي ساحة مباحة لهذا النزاع ومجالاً واسعاً للتراشق الإعلامي(24) .

حاولت بعض الاطراف الخليجية متمثلة بدولة الكويت التوسط لأجل الوصول الى تسوية للازمة الخليجية، وبعد ما يقارب سبعة اشهر من الجهود الدبلوماسية والزيارات التي قام بها سمو امير الكويت الراحل الشيخ صباح الاحمد الصباح

بين العواصم الخليجية الاربع نجحت في جمع الرفقاء في الرياض في كانون الثاني عام 2014 ، وتم عقد اتفاق عرف باتفاق الرياض التكميلي(25) ، الذي تضمن تلبية المبادئ التي تطالب الدول الاربع قطر بتنفيذها(26) :

1- الالتزام بمكافحة الارهاب والتطرف بكل صورها ومنع تمويلها او توفير الملاذات الأمنية لها .

2- ايقاف كل اعمال التحريض وخطاب الحض على الكراهية أو العنف .

3- الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو دعم كل الكيانات الخارجة عن القانون .

4- مسؤولية كل دول المجتمع الدولي في مواجهة التطرف والارهاب بوصفها تمثل تهديداً للسلم والأمن

5- الالتزام بكل مخرجات القمة العربية والاسلامية والامريكي التي عقدت في الرياض والالتزام الكامل في اتفاق 2014.

وبذلك اعلن عن عودة السفراء الدول الثلاث إلى الدوحة بعد أن اعلنت الحكومة القطرية عن التزامها باتفاق الرياض التكميلي ، وتوقفت الازمة عند هذا الحدود ولم تتخذ ابعاداً اكبر نتيجة حالة القلق التي انتابت عواصم دول الخليج من سياسات ادارة اوباما الثانية ، فبعد أن ايد اوباما في ولايته الاولى ثورات الربيع العربي حاول في ولايته الثانية التقرب من ايران في ابرام اتفاقية لحل ازمة برنامجها النووي وقد ادت سياسات اوباما الاسترضائية تجاه ايران شعور الخليج بالتخلي الامريكي اضافة إلى تنامي سياسات الهيمنة الايرانية على احساس الخليج العربي بالضعف ما دفع السعودية والامارات إلى تأجيل الخلاف مع قطر(27) وبذلك انتهت الازمة بتفاهمات (قطرية – خليجية) حدت من المخاوف السياسية الكبرى ، إلا أن بدأت الخلافات تتطور وتتعمق اكثر واكثر بين الطرفين من خلال التطورات المتسارعة في المنطقة، ومن خلال تضارب المصالح والاهداف بين القوى الفاعلة، حيث كان التوتر اكبر هو ما دفع إلى العلاقات الدبلوماسية واغلاق المنافذ البرية والجوية والبحرية ومنع العبور في اراضيها واجوائها ومياهها الإقليمية(28) ، حدثت الازمة الثانية بعد هذه المقاطعة الثلاثية بقيادة السعودية في يونيو 2017 ، وتسلسلت الاحداث بعد خرق وكالة الانباء القطرية في حديث تم بث تصريحات ملفقه لأمير قطر الشيخ تميم بن حمد ال ثاني وصفتها الدوحة بالادعاءات الكاذبة ، وعلى الرغم من استعداد قطر للحوار ، ومسارعة امير الكويت إلى احتواء الازمة الخليجية، فقد واصل المقاطعون حملتهم الاعلامية والسياسية ضد قطر(29) ، استمرت الحملة على الدوحة واخذت الهجمة الاعلامية على قطر شكلاً جديداً غير مألوف في التعامل ضد قطر وسياستها الخارجية ، والتي وصلت إلى توجيه الشتائم للأسرة الحاكمة ، وهذا التطور غير مسبوق في الخليج العربي ، ففي السابق كانت الخلافات الخليجية تتركز على القضايا السياسية وتجنب الأسر الحاكمة باعتبارها هذا الامر يفتح ابواباً واسعاً إمام الطعن في شرعية العائلات الحاكمة التي تقوم عليها أنظمة الخليج عليها(30).

ويأتي هذا التطور الخطير بعد اسبوعين من زيارة الرئيس الامريكي (دونالد ترامب Donid Trump 2017-2021) للسعودية في 20 ايار 2017 ، في اول جولة خارجية له منذ تسلمه منصب الرئاسة الامريكية ، ويبدو أن الغاية من تلك الزيارة تأتي في اطار رغبة الولايات المتحدة بتنشيط تحالفاتها الامنية والعسكرية في الشرق الاوسط وتحديداً السعودية ، مما دفع الاخيرة ممارسة الضغط لتصفية خصيمها السياسي الوحيد في الخليج العربي هو قطر وارغامها على تغيير سياستها الخارجية وعدم السماح لقطر بالاستقلالية الكاملة في قرارها السياسي الخارجي(31) ، وقد اعلنت السعودية عن طريق وزارتها الخارجية في 5 حزيران عام 2017 عن اسباب قطع العلاقات الدبلوماسية في قطر(32) وهي :

1- انتهاكات السلطات في الدوحة سراً وعلناً بهدف شق الصف الداخلي السعودي والتحريض للخروج على المملكة والمساس بسيادتها واستخدام وسائل الاعلام لتأجيج الفتنه داخلياً ودعم النشاطات الجماعات الارهابية المدعومة من ايران في محافظة القطيف .

2- دعم ومساندة السلطات في الدوحة لمليشيا الحوثي حتى بعد اعلان دعم الشرعية في اليمن .

3- تضامناً مع مملكة البحرين التي تتعرض لحملات وعمليات ارهابية مدعومة من قبل السلطات في الدوحة

وردت قطر على هذه الاتهامات بالإعراب عن أسفها للقرار الذي اتخذته دول الاعضاء في منطقة مجلس التعاون الخليجي ، وصرحت وزارة الخارجية القطرية بأن الاتهامات الموجهة لدولة قطر ليس لها مسوغات شرعية وإن الهدف منها فرض الوصاية على سيادة دولة قطر ، وأن الاجراءات التي قامت باتخاذها هذه الدول غير مبررة ، واكدت بالقول على احترامها لميثاق مجلس التعاون الخليجي ، واحترامها لسيادة هذه الدول الاخرى وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، كما أكدت أنها تقوم بدورها كأي دوله اخرى في مجال مكافحة الارهاب والتطرف(33) ، ليتضح من خلال هذا الطرح لعل من اخطر تداعيات الازمة على مستقبل مجلس التعاون الخليجي وهو الضربة القوية التي وجهتها الازمة لمفهوم الدفاع الخليجي المشترك، فحتى في حال حل الازمة في السنوات القادمة فمن الطبيعي ان لا تنظر قطر بعد هذا الى دول الخليج التي اعلنت الحصار عليها بأن تكون حليفاً لها في المراحل او الحقب القادمة بل على العكس من ذلك فهم سوف يشكلون مخاطر قريبة تهدد امنها الوطني.

قدمت الدول المقاطعة مجموعة من المطالب على قطر تنفيذها إن شاءت عودة العلاقات وهي(34) :

1- خفض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع ايران وعدم اقامة أي نشاط تجاري معها .

2- اغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر والغاء التعاون العسكرية معها .

3- اغلاق قناة الجزيرة المتهمة بإدارة الاضطرابات في المنطقة.

4- وقف التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لدول المنطقة الاربع .

5- اغلاق كافة وسائل الاعلام التي تدعمها قطر .

6- الامتناع عن دعم أو تمويل الجمعيات أو المنظمات التي تصنفها الدول الاربع ارهابية .

7- قطع علاقات الدوحة مع الاخوان المسلمين وحزب الله والقاعدة .

8- تقديم معلومات تفصيلية تتعلق بالمعارضين الموجودين على الأراضي القطرية .

9- تلتزم قطر بان تكون دولة منسجمة مع محيطها الخليج العربي .

10- على قطر أن تدفع تعويضات لهذه الدول من أي ضرر بسبب سياستها .

11- على قطر تنفيذ هذه المطالب خلال عشرة ايام .

12- تقديم تقارير متابعة دورية مره كل شهر للسنة الاولى ومره كل ثلاث اشهر للسنة الثانية ومره كل سنة لمدة عشر سنوات.

وقد اعرب مسؤولون خليجيون أن في حال عدم امتثال الدوحة لهذه المطالب فأن المقاطعة السياسية والاقتصادية قد تستمر لعشرة اعوام ، وقد رفضت قطر الالتزام بهذه الشروط(35) ، واعتبرتها مساساً بالسيادة القطرية وتدخل في شؤونها الداخلية ، ثم دخلت الكويت على خط الوساطة وبإيعاز من الولايات المتحدة الأميركية وعدد من الدول الاوربية مثل بريطانيا وفرنسا وغيرها من الوساطات دون حدوث أي جدوى في الخروج بأي حل يذكر (36) .

ومن خلال هذه الازمة اتضح أن السعودية ارادت أن تتبنى سياسة الانفراد لما لديها من امكانيات مالية هائلة ومكانتها الاستراتيجية ، أما البحرين فأنها منسجمة سياسياً مع التوجه السعودي ، إذ اكدت السلطات البحرينية على اصرارها بقطع العلاقات مع قطر نتيجة اصرار قطر على المضي بزعزعة الامن والاستقرار في مملكة البحرين والتدخل في شؤونها وتمويل الجماعات المرتبطة بإيران والشام بالتخريب ونشر الفوضى ، اضافة للدور السعودي في الازمة البحرينية لعام 2016 ، والتي تتهم المنامة ايران بالتدخل ، اذ كان لقوات درع الجزيرة بقيادة السعودية دوراً في اعادة الاستقرار ، أما الامارات فهي منسجمة ايضا مع سياسة السعودية أيضاً بسبب خلافها مع قطر وخصوصاً بما يتعلق بالإسلام السياسي الذي تؤيده قطر ، وذكرت أنها تتخذ هذا الاجراء الحاسم نتيجة لعدم التزام قطر باتفاق الرياض التكميلي لعام 2014 ، ومواصلة دعمها للمنظمات الارهابية ، وشاركت مصر حلفاءها الخليجيين في مقاطعة قطر وحصارها اقتصادياً بسبب الخلافات السابقة ، واعلنت أن قرار قطع العلاقات يأتي في ظل اصدار الحكم القطري على اتخاذ مسلك معادٍ لمصر وفشل كافة المحاولات في ابعاد قطر عن دعم التنظيمات الارهابية وعلى رأسها التحالف الارهابي وايواء قادته الصادر بحقهم احكام قضائية في عمليات ارهابية استهدفت أمن وسلامة مصر(37) ، وبذلك فأن عدم القدرة على الوصول إلى نقطه تلاقي وتقريب بين الاطراف يؤدي تحويل الأزمة الى اتجاه آخر يحاول كل طرف من خلالها تحقيق مصالحه على حساب الطرف الآخر وهذه من أهم المؤشرات التي تؤكد على انهيار المجلس الخليجي .

المبحث الثالث

الموقف الاردني من الازمة الخليجية – القطرية (2014 -2017)

لقد تأثر موقف الدول العربية السياسي من ازمة قطع العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي ومصر مع قطر ، اذ باتت هذه الدول أمام خيار صعب من حيث التوجه ، والعامل الاهم والبارز هو الحفاظ على كيان مجلس التعاون من هذا التصدع الكبير الذي يهدد تماسكه ، لذلك اتسمت مواقف بعض الدول بالوساطة او الحياد من تلك الأزمة وابرز هذه الدول المملكة الهاشمية الأردنية ، اذ تتبنى سياسة خارجية تقوم على قواعد ثابتة ، فضلاً عن مكانة الأردن ودوره في المسرحين الإقليمي والدولي يحدد المعيار الذي تتبعه الأردن في رسم سياسته الخارجية وعلاقته مع المحيط الإقليمي بشكل لا يوحي التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وتتبنى دور فعال وايجابي في مواجهة التحديات من ابرزها الإرهاب والتطرف ، فقد كانت تولى علاقاتها أهمية بالغة، وتعتمد على تعزيزها بهدف تأمين تحقيق الأهداف والمصالح العليا، لذا فأن التفاعلات الخارجية تعد من ابرز ملامح سياستها الخارجية ، لذلك قامت العلاقات الأردنية مع دول الخليج على مبدأ التعاون وتعددت جوانب التعاون عل جميع الاصعدة وخاصة الصعيد التعليمي والصحي ، ففي عام 2011 ، اصدر المجلس قرار ينص على تقديم دعم مالي لمشاريع التنمية في المملكة الأردنية ، كما نص على تشكيل لجنة مشتركة من كبار المسؤولين في الدول الأعضاء في المجلس مع المملكة الأردنية تجتمع دورياً وتعمل على تحديد المجالات الرئيسة للتعاون المشترك ،

وقد تم الاتفاق في عام 2012 ، على تقديم المساعدات التنموية على شكل منح لتمويل المشاريع التنمية في المملكة الأردنية بمبلغ خمسة مليارات على مدار خمس سنوات(38) ، فضلاً عن العوامل المصلحية التي تربط الخليج بالأردن على الصعيد العسكري والأمني منذ نشأة هذه الدول و عبر مسيرة تطورها ، وفق ذلك تحتل العلاقات السعودية الأردنية محل الصدارة نظراً لما تتسم به المملكة العربية السعودية من ثقل اقتصادي وسياسي أمني على مستوى الخليج العربي ، ولا سيما ان الحكومة الأردنية تدرك أهمية العلاقات مع دول الخليج وذلك لاعتبارات استراتيجية لما تتعرض له الأردن من ازمات اقتصادية(39) . ولم تقتصر علاقات الأردن بالخليج على المصلحة المتبادلة فقط بل وصلت الى مستويات وحدة الهدف والمصير ، فأن هذه العلاقات انطلقت من ثوابت استراتيجية تعزز مفهوم الآمن المشترك ، إذ أن التاريخ العربي الحديث شهد أن الاردن لطالما كان موقفه مع القضايا العربية المصرية لا سيما في الحرب الخليج الاولى عام 1980 اتسم الموقف الاردني بالانحياز الواضح الى جانب العراق لأنها رأت أن هذه الحرب ظالمة هدفها تدمير العراق ، وحرب الخليج الثانية 1991 عملت على احتواء الازمة للوصول الى حل عربي بينما كانت بعض اطراف عربية تعمل على تصعيدها وعوقبت نتيجة لموقفها منها بعقوبات لا يزال يعاني منها (40) ، والكثير من القضايا التي تعرضت لها الامة العربية بصورة عامة ومجلس الخليجي بصورة خاصة لكون الأردن يمثل حلقة وصل بين الاشقاء العرب من خلال دوره كوسيط في إدارة العلاقات وتسوية النزاعات والعمل على خلق توافق عربي من أجل تحقيق السلام الشامل في المنطقة والعمل على تطوير العلاقات العربية على مستوى العلاقات الدولية والسياسية لمواجهة التحديات التي تهدد واقع الأمة(41) .

أما من ناحية علاقات الأردن مع قطر فقد سادها نوع من التوتر حول بعض الملفات وخاصة ما يتعلق في المنطقة وما تشهده من أزمات وصراعات بين قوى دولية وإقليمية ، فمحاور تلك الملفات ركزت على ثورات الربيع العربي فقد دعمت قطر تلك الثورات ، في حين كان موقف الأردن ضد تلك الثورات لما له من تداعيات وتأثيرات سياسية خطيرة على الأردن والمنطقة(42) .

إن التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية ومنها حدوث الازمة الخليجية – القطرية لعام 2014 ، دفعت الحكومة الاردنية للسير بالاتجاه السليم بموجب توجيهات مباشرة من الملك عبد الله الثاني وأنها ستلزم بالحياد ونفت وجود أي وساطة من قبلها في الأزمة التي حدثت وعدم التعليق على الخلاف الذي حدث بين الدول الخليجية الاربع ، وقد اشير حسب مصادر مقربة فأن هناك مباحثات عقدت في عمان للتعامل مع الأزمة الخليجية، وأن الرأي ذهب باتجاه بعث رسائل إلى الدول الخليجية الثلاث (السعودية والامارات والبحرين) وإن الأردن تقف إلى جانبها لكن دون موقف معلن لاعتبارات تتعلق بالجالية الأردنية في قطر، ومن ناحية أخرى لقناعة الأردن بأن هذه الأزمة ستجد طريقها للحل في وقت لاحق(43).

أما عن موقف الأردن من الأزمة الخليجية – القطرية لعام 2017 ، ، ومن المعروف فأن اي دولة تسعى دائماً إلى تحقيق مصلحتها الوطنية وكيفية التعامل مع الظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية الطارئة فصانع القرار فيها وفي كل الاحوال يبحث لتحقيق مصلحة دولته(44) ، لذلك وضعت الأردن المصالح والعلاقات مع قطر والدول الأربع وخصوصاً السعودية موضع الاهتمام ، اي أن الهدف كان منصباً على عدم التأثير بالمتغيرات المتسارعة في المنطقة إلا أن هنالك مجموعة من العوامل لعبت دوراً مؤثراً في عملية اتخاذ القرار تجاه الأزمة الخليجية – القطرية وأبرز هذه العوامل :

1- العامل الجغرافي : لعب دوراً مهماً في الموقف الأردني تجاه الأزمة بحكم موقعة الاستراتيجي الذي يشكل اهمية كبيرة في منطقة الشرق الاوسط من خلال القرب الجغرافي مع السعودية الذي يعتبر اطول حدود دولة خليجية ، ويعتبرون الأردن داعماً استراتيجيا وحداً فاصلاً لهم مع الكيان الصهيوني الاسرائيلي ، بالإضافة إلى أن السعودية تعتبر فاصلاً بين الأردن وقطر ، لذلك فأن التغيرات الإقليمية وأبرزها الأزمة الخليجية تنعكس مباشرةً على الوضع الجيوسياسي للأردن وتؤثر في رسم السياسة الداخلية والخارجية(45)، وبذلك يمكن القول أن العامل الجغرافي اتاح للمملكة الأردنية أن تكون لاعباً اساسياً وطرفاً مؤثراً في التغيرات الإقليمية

2- العامل الاقتصادي : خلقت الصراعات الإقليمية واقعاً سلبياً على الوضع الاقتصادي للأردن ، لذلك فأن الأزمة الخليجية احد العوامل التي سوف تؤثر على طبيعة النظام الاقتصادي في الأردن ، ولا سيما وأنه يتلقى عوناً مالياً من مجلس التعاون الخليجي عن طريق المساعدات النفطية والاستثمارات الخليجية في الأردن والتبادل التجاري وخاصة مع السعودية والامارات لذلك زادت مخاوف الأردن من الارتدادات السلبية للأزمة الاقتصادية التي تمر بيها منطقة الخليج خصوصاً انخفاض اسعار النفط(46) ، لقد بلغ حجم الاستثمارات لدول مجلس التعان الخليجي في الأردن نحو 40 مليار دولار على كافة الاقطاعات الانتاجية والخدمية والصناعية ، اما حجم المبادلات التجارية بين دول مجلس التعاون والأردن بلغت ما يقارب 6.6 مليارات دولار(47) ، ويتضح من خلال ذلك ان الاقتصاد الأردني يعتمد على المنح التسهيلات والقروض الخارجية بشكل كبير والسبب الرئيسي هو قلة الموارد الاقتصادية التي تمتلكه ، واخذ يعاني من جراء الأزمة بعد أن توقفت الصادرات الاردنية ولاسيما بعد اغلاق الخط البري السعودي وقدرت خسائرها بالملايين (48) .

3- العامل السكاني : أثرت الأزمة التي يمر فيها الخليج بشكل كبير على الأيدي العاملة الأردنية في هذه الدول ، ففي حال اتخاذ الأردن قرار الانحياز مع طرف ضد طرف أخر سيؤثر في النهاية على رجوع الايدي العاملة إلى الأردن ، مما سيؤدي الى ضغط كبير على الموارد والبنى التحتية وما ينتج منه من تأثير كبير على موضوع البطالة وتحويل العملات الصعبة(49).

4- العامل العسكري : إن أي تطورات تحصل من الناحية العسكرية فالأردن لا تريد أن تكون هناك تبعات عسكرية أو عدوانية ، لما لذلك من تأثير سلبي على المستقبل القريب ، وخاصة ان المنطقة لا تتحمل كثير من الصراعات والنزاعات في ظل وجود سياسة التحالفات والتكتلات الأمنية في المنطقة والتنافس الإقليمي من قبل بعض الدول(50) .

وبعد تناول هذه العوامل فقد تباين الموقف الاردني إزاء الأزمة، فمنهم من رأى أن تقف الاردن على الحياد بالاعتبار أن مصلحتها تكمن في المحافظة على علاقاتها الجيدة ، والبعض الأخر رأى التدخل للوساطة بين الطرفين ، بينما هناك من طالب بالوقوف مع طرف ضد الطرف الأخر ، وأمام هذا الانقسام وجد الملك عبد الله الثاني نفسه أمام ظروف وتحديات جديدة ، فكان الموقف الاردني حرجاً والمطلوب منه اتخاذ موقف من هذا النزاع ، وبنفس الوقت كانت الرغبة الاردنية بالخروج من هذه الأزمة بأقل اضرار ، فأصدرت الحكومة الاردنية قرار تخفيض التمثيل الدبلوماسي تضمن استدعاء السفير الاردني في الدوحة ومطالبة السفير القطري في الاردن بالمغادرة مع بقاء السفارتين مفتوحتين وتمارس اعمالها عن طريق القائم بالأعمال ، كما قامت بسحب تراخيص قناة الجزيرة في الاردن ، واشارت أن لها خلاف مع القناة وليس مع قطر (51) ، وبذلك يلاحظ الباحث أن الأردن حرصت من خلال موقفها بالمحافظة على مصالحها وعلاقاتها مع دول

الخليج المتنازعة والدليل حالة الرضى هذه الدول من الموقف الاردني وعدم معارضته ولم تسجل قطر حالة عتب على الأردن واعتبرتهُ موقف جاء مسايره للدول المقاطعة ، وكان هذا الموقف ملائماً لطبيعة المرحلة وطبيعة ظرف الأردن الذي يعيش في ظرف إقليمي معقد جداً وهو بحاجة الى استمرار العلاقات مع القوى ذات النفوذ الاكبر.

إلا أن تلك الأزمة القت بضلالها على الاقتصاد الاردني بعد تراجع الصادرات إلى قطر براً بنسبه 75% وتوقف المنحة الخليجية ، باتت على الاردن اتخاذ مواقف سياسية جديدة ، وعلى الملك أن يدرك بأن حل الخلاف بين أطراف الأزمة بات ضروريا ولابد من اللجوء إلى الطرق الدبلوماسية والتسوية السياسية ، ولابد أن هذا الحل يقوم على العديد من المحددات وأبرزها أن يكون الحل عربياً ويحفظ استقلال وسيادة جميع الأطراف ، وبلورة مشروع للمواجهة الجماعية للتحديات المشتركة ليكون اساسا لرسم السياسات المشتركة والتوصل إلى مقارنه صريحة وواضحة في التعامل مع الجماعات الإرهابية الحقيقة المعادية للمصالح العربية[52].

تكلل موقف الأردن من الأزمة من خلال زيارات عبد الله الثاني إلى الكويت ، وكانت الزيارة تندرج ضمن المساعي العربية لحل الأزمة ، وأشار من واجب الأردن العمل على مقاومة التصدع العربي ، وأن دوره سيكون مكملاً لدور أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح الذي يقود الوساطة بين الأطراف الخليجية(53) ، ومن خلال تصريحات المسؤولين الأردنيين يتوضح أن الأردن لا يريد أن يكون طرفاً في الأزمة ، وكانت تدعو إلى حل الخلافات بين الأطراف ضمن التسوية السياسية واللجوء إلى الحوار والتقارب والتبادل وجهات النظر دون تدخلات إقليمية ودولية لما لها من أبعاد مستقبلية قد تضر بالأردن وبعلاقته مع الدول العربية وبالتالي سيلفت النظر عن الكثير من القضايا الجوهرية في المنطقة وأبرزها الصراع العربي – الصهيوني وهذا ما تطمح اليه الدول الاجنبية(54) ، ومنذ ذلك ترأس الأردن القمة العربية في اذار عام 2017 ، في العاصمة الأردنية عمان وأكد على حماية العالم العربي من الاخطار التي تحذق به وبناء المستقبل الافضل وأبعاد الامة العربية على اي أمور تتعلق بالقهر والحروب وتدخل الدول الأخرى في شؤون الدول العربية ، وأهمية العمل المشترك ومدى أهمية العمق الامني والاستراتيجي للخليج العربي لدى الأردن بذلك اختصر الموقف الأردني من الازمة بالتوجيهات بأن المنطقة لا تتحمل كثيراً من الخلاف والتصعيد وانتهت بذلك القمة دون وصول إلى حل يرضي الاطراف المتنازعة (55) .

الخاتمة

من خلال دراسة الأزمة الخليجية وخلفياتها وموقف الأردني منها توصل الباحث الى مجموعة من النتائج :

1- سلط البحث الضوء على الملابسات والانعكاسات التي احدثتها الأزمة في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي ، اتضح من خلال الطرح الوجيز ان الأزمة تدور حول دور قطر الإقليمي وسياستها الخارجية ، ومحاولة السعودية وحلفائها فرض شروط معينة تلتزم بها قطر الأمر الذي ترفضه قطر وبشده وبالتالي أحدثت هزة كبيرة في العلاقات الخليجية ، وشكلت تحدياً عربياً ودولياً ، إذ تعد سابقة خطيرة عملية المقاطعة واغلاق الحدود الجوية والبرية والبحرية الأمر الذي يهدد صرح مجلس التعاون الخليجي .

2- سيطرة حالة من عدم الثقة والتعاون بين قطر والدول العربية الأربع في التعامل سياسياً وإعلاميا وأمنياً.

3- نجحت قطر بفضل مكانتها واموالها الضخمة من تفادي تداعيات المقاطعة وتجاوز بالاعتماد على النفس ومواجهة التحديات ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي ، ومنع الاقتصاد المحلي من الانهيار . .

4- كشفت الأزمة الخليجية ضعف الإعلام العربي وخضوعه لتوجهات السياسية حتى أصبح سبباً من أسباب تطور الأزمة وامتدادها يتمثل في طبيعة الخطاب بين الطرفين ، فضلاً عن التحريض وتبادل الاتهامات ، وفتح الملفات القديمة ادى الى تسميم الأجواء وتصعيد حالة الخلاف .

5- يتضح ان دور الأردن قلق للغاية خاصة وأنه يدرك تماماً أبعاد المخاطر المترتبة على تفاقم الأزمة ليس على دول الخليج فحسب بل المنطقة ، فكان دورها حيادياً وبما يخدم المصلحة الوطنية الأردنية ، داعية الى حل الخلافات بالطرق السلمية ، فالأردن تربطها علاقات جيدة مع كلا طرفي الأزمة .

6- كان العامل الاقتصادي من أكثر العوامل المؤثرة في الموقف الأردني بسبب التحديات الاقتصادية الصعبة التي يعيشها .

الملاحق :

1- اتفاق الرياض عام 2013 وأهم ما جاء فيه نقلاً عن صحيفة الشرق الاوسط في الرياض يوم الاثنين 10 يوليو 2017 م[56] :

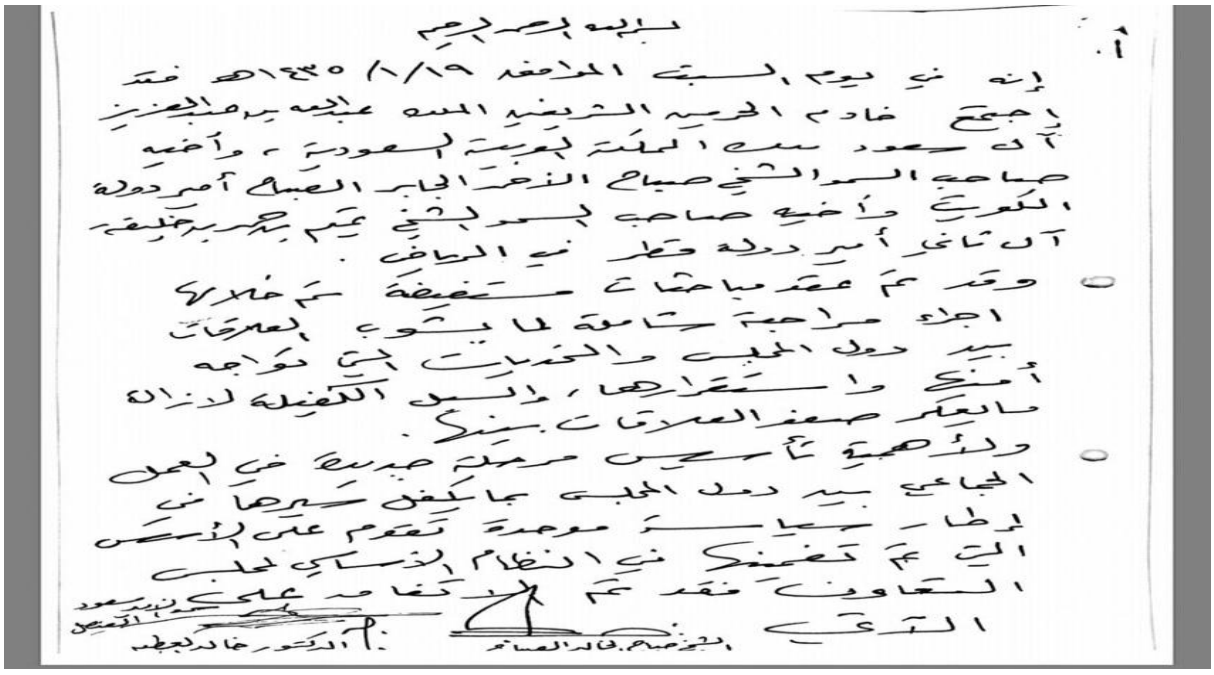

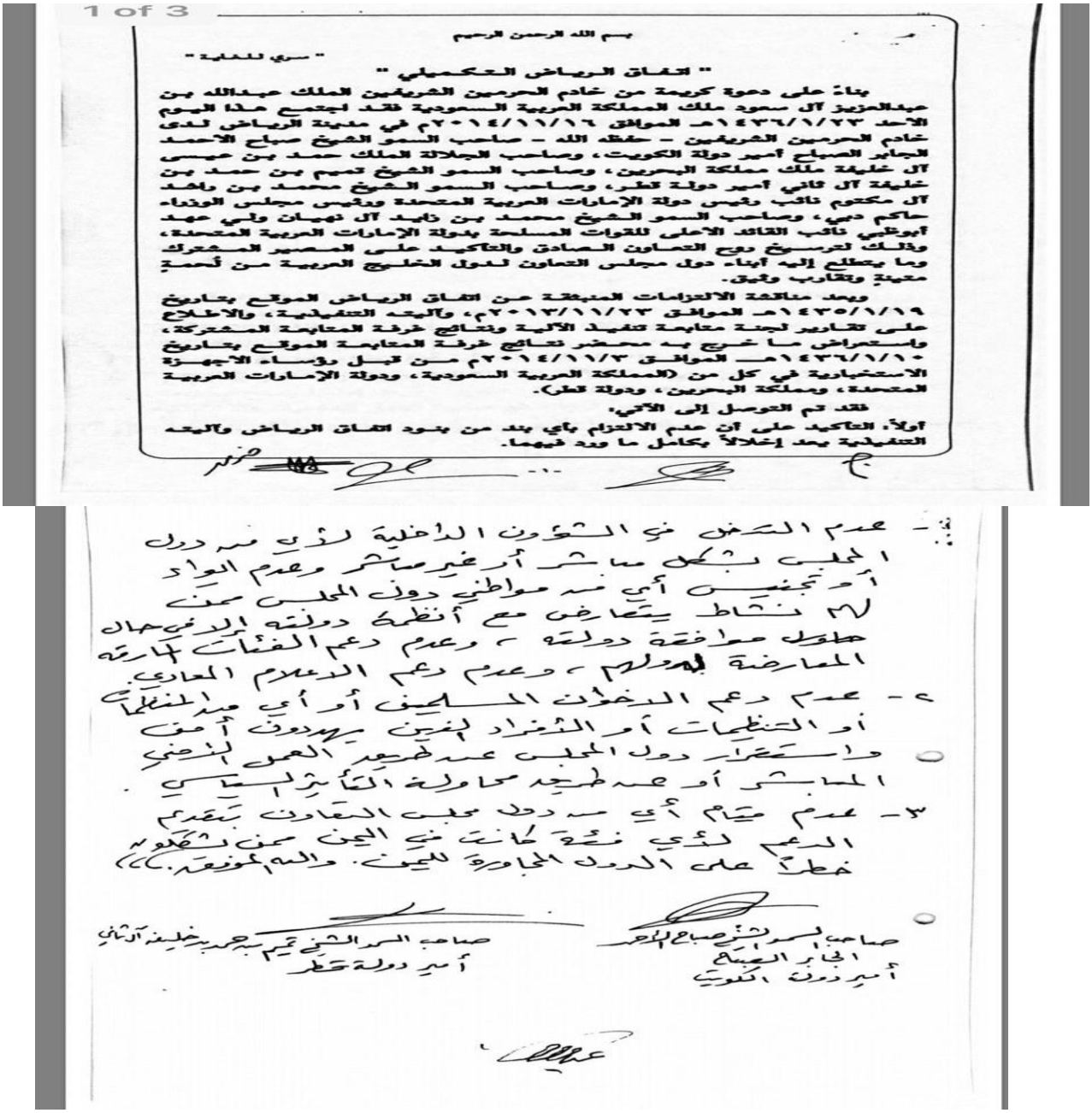

1 of 3

بسم الله الرحمن الرحيم

" سري للغاية "

" اتفاق الرياض التكميلي "

بناءً على دعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية فقد اجتمع هذا اليوم الأحد ١٤٣٦/١/٢٣هـ الموافق ٢٠١٤/١١/١٦م في مدينة الرياض لدى خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، وصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، وصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك لترسيخ روح التعاون الصادق والتأكيد على المصير المشترك وما يتطلع إليه أبناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أمنٍ منيعٍ وتقاربٍ وثيق.

وبعد مناقشة الالتزامات المنبثقة عن اتفاق الرياض الموقع بتاريخ ١٤٣٥/١/١٩هـ الموافق ٢٠١٣/١١/٢٣م، وآليته التنفيذية، والاطلاع على تقارير لجنة متابعة تنفيذ الآلية ونتائج غرفة المتابعة المشتركة، واستعراض ما شرح به محضر نتائج غرفة المتابعة الموقع بتاريخ ١٤٣٦/١/١٠هـ الموافق ٢٠١٤/١١/٣م من قبل رؤساء الأجهزة الاستخبارية في كل من (المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، ودولة قطر).

فقد تم التوصل إلى الآتي:

أولاً: التأكيد على أن عدم الالتزام بأي بند من بنود اتفاق الرياض وآليته التنفيذية يعد إخلالاً بكامل ما ورد فيهما.

٢- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر وعدم الإساءة أو تجنيس أي من مواطني دول المجلس ممن لا نشاط يتعارض مع أنظمة دولته الذين سحبت حقوق مواطنة دولته، وعدم دعم الفئات الخارجة عن المعارضة السلمية، وعدم دعم الإعلام المعادي.

٣- عدم دعم الخارجين على أي من الأنظمة أو التنظيمات أو الأفراد الذين يهددون أمن واستقرار دول المجلس عند ظهور العمل الداخلي المباشر أو عند ظهور محاولة التأثير السياسي.

٤- عدم قيام أي من دول مجلس التعاون بتقديم الدعم لأي نشاط كان في اليمن من شأنه أن يشكل خطراً على الدول المجاورة لليمن. والله الموفق.

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر

2- اتفاق الرياض التكميلي لعام 2014 وأهم ما جاء فيه نقلاً عن صحيفة الشرق الاوسط في الرياض يوم الاثنين 10 يوليو 2017 م[57] :

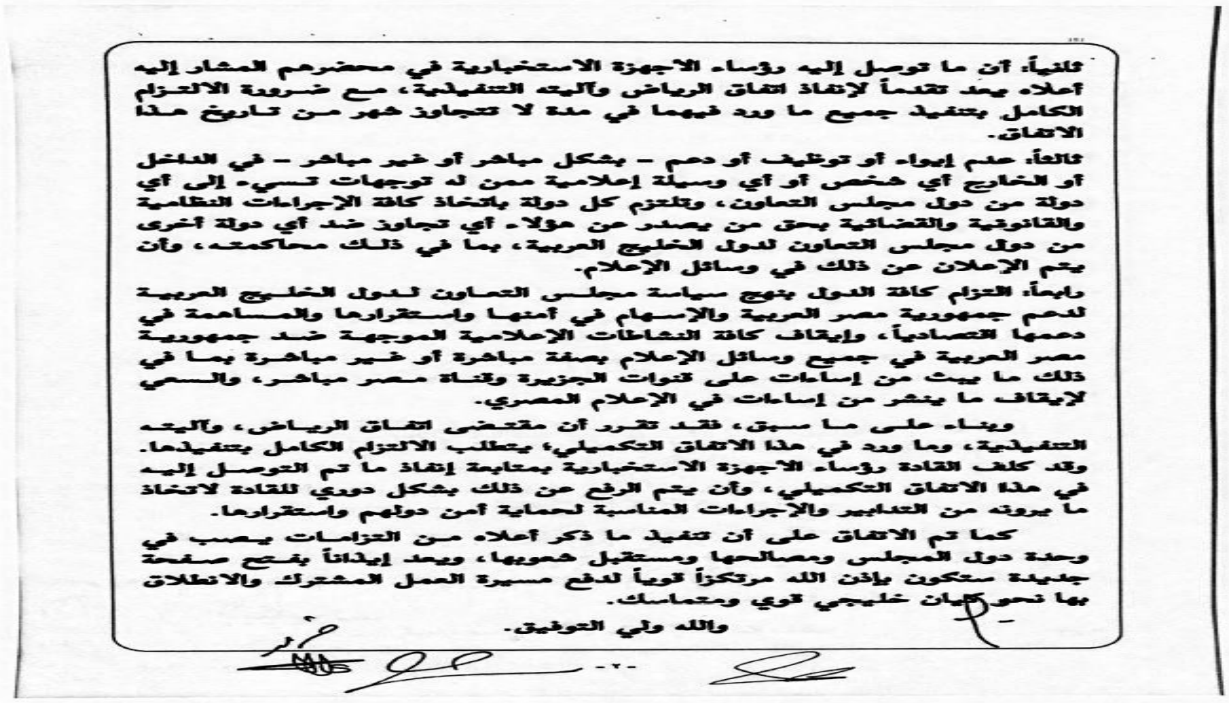

ثانياً: أن ما توصل إليه رؤساء الأجهزة الاستخبارية في محضرهم المشار إليه أعلاه يعد تقدماً لإنفاذ اتفاق الرياض وآليته التنفيذية، مع ضرورة الالتزام الكامل بتنفيذ جميع ما ورد فيهما في مدة لا تتجاوز شهر من تاريخ هذا الاتفاق.

ثالثاً: عدم إيواء أو توظيف أو دعم – بشكل مباشر أو غير مباشر – في الداخل أو الخارج أي شخص أو أي وسيلة إعلامية ممن له توجهات تسيء إلى أي دولة من دول مجلس التعاون، وتلتزم كل دولة باتخاذ كافة الإجراءات النظامية والقانونية والقضائية بحق من يصدر عن هؤلاء أي تجاوز ضد أي دولة أخرى من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما في ذلك محاكمته، وأن يتم الإعلان عن ذلك في وسائل الإعلام.

رابعاً: التزام كافة الدول بنهج سياسة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدعم جمهورية مصر العربية والإسهام في أمنها واستقرارها والمساهمة في دعمها اقتصادياً، وإيقاف كافة النشاطات الإعلامية الموجهة ضد جمهورية مصر العربية في جميع وسائل الإعلام بصفة مباشرة أو غير مباشرة بما في ذلك ما يبث من إساءات على قنوات الجزيرة وقناة مصر مباشر، والسعي لإيقاف ما ينشر من إساءات في الإعلام المصري.

وبناء على ما سبق، فقد تقرر أن مقتضى اتفاق الرياض، وآليته التنفيذية، وما ورد في هذا الاتفاق التكميلي؛ يتطلب الالتزام الكامل بتنفيذها. وقد كلف القادة رؤساء الأجهزة الاستخبارية بمتابعة إنفاذ ما تم التوصل إليه في هذا الاتفاق التكميلي، وأن يتم الرفع عن ذلك بشكل دوري للقادة لاتخاذ ما يرونه من التدابير والإجراءات المناسبة لحماية أمن دولهم واستقرارها.

كما تم الاتفاق على أن تنفيذ ما ذكر أعلاه من التزامات يصب في وحدة دول المجلس ومصالحها ومستقبل شعوبها، ويعد إيذاناً بفتح صفحة جديدة ستكون بإذن الله مرتكزاً قوياً لدفع مسيرة العمل المشترك والانطلاق بها نحو كيان خليجي قوي ومتماسك.

والله ولي التوفيق.

-٢٠-

3- وثيقه كانت في تاريخ 29 أيلول 2013 والصادرة من مساعد وزير الخارجية القطري تفيد بإتمام تحويل مبالغ مالية لأعضاء الجماعة الارهابية في ليبيا[58]

سري

مذكرة للعرض على

سعادة وزير الدولة للشؤون الخارجية المحترم

تحية طيبة وبعد...

بشأن توجيه معاليكم الكرم الوارد بالكتاب رقم ت ل م/ ٢١٢٤٥ / ٢٠١٢/٠٩ . والمؤرخ بتاريخه والمعني بسرعة توجيه منحة شهرية إلى أعضاء المؤتمر الوطني الليبي المبينة أسمائهم في الكشف المرفق بقيمة ٢٥٠ ألف دولار (فقط بند منحة مساعدة أعضاء إضافية لمكن الأعضاء للتنمين لحزب العدالة والبناء من إستقرار وضعهم وإداراتهم لمهامهم لأطول فترة ممكنة)

عليه / نود إبلاغ معاليكم بأن المنحة للصدق بها استخرجت من [صندوق الطوارئ والمنح العاجلة بوزارة المالية] بالصك رقم [٩٢٥٠٤٤٤] والمؤرخ بتاريخ ٢٩ / ٢٠١٢/٠٩ والمسحوب على مصرف قطر المركزي بإسم السيد محمد صوان . رئيس حزب العدالة والبناء .

• نزار أحمد يوسف كعوان	• عبدالرحمن عبدالحميد عبدالحميد الديباني
• محمود عبدالعزيز ميلاد حسن	• ماجدة محمد الصغير الفلاح
• منصور ابريك عبدالكريم العمساني	• صلاح محمد حسن شعيب
• هدى عبداللطيف عوض البناني	• أمنة فرج غليفة اسطير
• محمد أحمد محمد عريش	• صالح محمد الغزوم الصالح
• منى أبوالقاسم عمر	• زينب أبوالقاسم عبدالله بعيو
• خالد عمار علي المشري	• أحمد معمر عبدالله بياب
• محمد عمران ميلاد مريغم	• فوزية عبدالسلام أحمد كيوان
• فتحي العربي عبدالقدر صالح	• عبدالسلام ابراهيم اسماعيل العمراني
• أمينة عمر المحجوب ابراهيم	

ونأملوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير...

s/ علي بن محمد الهاجري

مساعد الوزير للشؤون الخارجية

4- وثيقه تكشف حقيقة التواصل بين أمير قطر السابق حمد بن خليفه ال ثاني وبدر الدين الحوثي تتضمن حقيقة الدور القطري في الهجوم على الحدود الجنوبية للسعودية[59]

5- اجتماع دول الخليج في القمة العربية بالأردن من اجل حل الأزمة الخليجية- القطرية لعام 2017 نقلاً عن موقع العربي جديد alaraby .co.uk في 27 مارس 2017[60]:

الهوامش:

(1) رايت ، ستيفن ، سياسة قطر الخارجية ، الاستقلالية والامن ، في علاقات الخليج الدولية تقرير موجز ، مجلة جامعة جورجتاون ، الدوحة ، 2015 ، العدد 1 ، ص 16 .

(2) الغزالي ، ساره جبار كريم ، الدور الاقليمي لدولة قطر في شرق الاوسط ، رسالة ماجستير ، كلية التربية - جامعة المثنى ، 2016 ، ص 112 .

(3) التميمي ، الدبلوماسية القطرية واختبار الازمة ، مركز العربي للدراسات ، الدوحة ، 2017 ، ص 13

(4) عبد الله ، محمد عارف محمد ، دور قناة الجزيرة الفضائية في احداث التغيير السياسي في الوطن العربي ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، 2014 م ، ص 66 .

(5) عبد الامير ، عبد الله ، الصراع القطري – السعودي ، مركز البيان للدراسات ، بغداد ، 2017 ، ص32 .

(6) صحيفة العربي ، العدد 9345 ، مقال منشور في يوم الاربعاء المصادف 9/ 10 / 2013 م .

(7) التقرير الاستراتيجي العربي 2013 – 2014 ، مركز الاهرام للدراسات ، القاهرة ، 2015 ، ص 228 .

(8) اخبار بي بي سي ، طالبان تسلم جندياً امريكياً مقابل اطلاق 5 من قادتها في غوانتانامو ، 2014/6/16 م

(9) عبد الله ، عبد الخالق ، التنافس المقيد (سياسات السعودية- القطرية تجاه الربيع العربي) ، 2013 ، المجلد 48 ، العدد 192 ، ص82

(10) مساعد ، فاطمه ، مستقبل الدور الاقليمي القطري في ضوء الثورات العربية ، مجلة جامعة قاصدي ، 2014 ، العدد 11 ، ص 42 .

(11) علي ، امنه محمد ، تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا ، مجلة جامعة الكوفة ، 2013 ، العدد 17 ، ص 147 .

(12) مصلوح ، كريم ، الإدارة الامريكية - الاوربية للازمة الليبية اثناء الثورة ، 2012 ، العدد 58 ، ص 48 .

(13) ابراهيم ، مشعالي ، دور المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية ، مجلة جيل الدراسات السياسية والدولية ، مركز حيل البحث العلمي ، بيروت ، 2016 ، العدد السادس ، ص83-84 .

(14) اسكندر ، عمر ، سورية ازمة نظام وثورة الشعب ، ط1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2013 ، ص 47 .

(15) بشاره ، عزمي ، سورية درب الالام نحو الحرية ، ط1 ، المركز العربي للأبحاث ، بيروت ، 2013 ، ص 56 .

(16) سلامه ، غادة ، التورط القطري في دعم الارهاب في سورية ، مقال على شبكة الانترنيت نشر بتاريخ 27/ 5/ 2013 م .

(17) الشمري ، مصطفى ابراهيم سلمان ، اسباب الازمة الخليجية ، عام 2017 وابعادها الاقليمية والدولية ، مجلة كلية القانون ، جامعة كركوك ، 2020 ، المجلد 9 ، العدد 33 ، ص18 .

(18) مالك ، سهيله فهد ، دور الوساطة الكويتية في الازمة القطرية ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، جامعة بور سعيد ، 2012م ، المجلد 22 ، العدد 4 ، ص38 .

(19) رايت ، المصدر السابق ، ص 33 .

(20) دليان ، ايناس مجبل ، اداء الفاعلية الدبلوماسية التركية في حل المشكلات الدولية عام 2011 ، مجلة مركز الدراسات الاستتراتجية الدولية ، جامعة بغداد ، 2022 ، العدد 52 ، ص 352 .

(21) مرسي ، مصطفى ، ازمة العلاقات مع قطر ، مجلة الشؤون العربية ، مصر ، 2017 ، العدد 171 ، ص 38-39 .

(22) ابو زيد ، احمد محمد ، عام على الازمة القطرية – الخليجية ، المعهد مجتمع المدني والمواطنة ، 2018 ، ص9 .

(23) صباح ، عزام ، الازمة الخليجية الراهنة ، مجلة الفكر السياسي ، اتحاد كتاب العرب ، دمشق ، 2017 ، العدد 62 ، ص 61 .

(24) الرميحي ، محمد محمود ، الازمة الخليجية وتداعياتها ، مجلة سياسات عربية ، 2017 م ، العدد 27 ، ص 16 .

(25) مالك ، المصدر نفسة ، ص39 .

(26) المسفر ، محمد صالح ، دور الكويت في حل الازمة الخليجية بين الرجاء واليأس ، صحيفة الشرق ، العدد 10652 في 15 / 8 / 2017 .

(27) مركز العربي للدراسات والابحاث السياسية، ازمة العلاقات الخارجية اسباب الحملة على قطر ودوافعها ، 2017 ، ص301 .

(28) صباح ، المصدر نفسة ، ص 61 .

(29) الرنتسي ، محمود ، السياسة التركية تجاه ازمة قطر وجيرانها ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، 2020م ، مجلد 1 ، العدد 21 ، ص 286 .

(30) مركز العربي للدراسات والابحاث السياسية ، المصدر السابق ، ص3 .

(31) مارتيني ، جيفري وآخرون ، آفاق تعاون بلدان الخليج العربي ، مؤسسة رائد للطباعة والنشر ، كاليفورنيا ، 2016 ، ص 11 .

(32) موقع وزارة الخارجية السعودية ، مركز الاتصال والاعلام في 2017 ، منشور على الموقع الإلكتروني www.mofa.jov.sa

(33) ابو زيد ، المصدر نفسة ، ص13 .

(34) شناقه ، صباح نعاس ، القدرة السياسية والقانونية لمجلس التعاون الخليجي لحل الازمات ، جامعة بغداد ، 2018 ، ص 28 .

(35) عبد الامير ، المصدر السابق، ص 28

(36) بشاره ، المصدر نفسة ، ص61 .

(37) صفرار ، سالم بن احمد و عبد السلام ، الفاتح عبد الله ، الازمة الخليجية بين قطر والامارات والبحرين والسعودية ومصر ـ والموقف العماني منها ، مؤسسة البلاغ ، 2013 ، ص 281 .

(38) مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، المسيرة والإنجاز ، قطاع شؤون المعلومات ، ط9 ، الرياض ، 2015 ، ص357 .

(39) ابو طالب ، عبد الرحيم ، ازمة الفرق والكويت ، ط1 ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، 1995 ، ص10 .

(40) الثائر ، فيصل عاكف ، الأردن ودول الخليج العربي ، جريدة الدستور الأردنية ، العدد 16473 في 2013/4/1 ,

(41) العرود ، راكز سالم ، السياسة الخارجية الاردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (الامارات العربية انموذجا) ، رسالة ماجستير ، جامعة مؤته ، الاردن ، 2017 ، ص55 .

(42) شلهوب ، فرج ، زيارة خالد مشعل للأردن دوافع وتداعيات ، مجلة دراسات الشرق اوسطية ، الاردن ، 2012 مجلد 16 ، العدد 59 ، ص72 .

(43) الجزيرة نت ، مقال نشر على الرابط http//www.aljazeera.net

(44) فاخوري ، ريهام ، خيارات الأردن الاولوية المصلحة الوطنية ، 2017 ، متوفر على الرابط htttp//www.alrai.com

(45) محمود ، خالد وليد ، الجغرافيا السياسية للأردن بين حتمية المكان ، مركز الابحاث دراسات ، جامعة بيروت ، بيروت ، 2021 ، ص122 .

(46)العيسه ، سفيان ، اعادة النظر في الاصلاح الاقتصادي في الأردن ، مركز كازينغي للشرق الاوسط ، 2007 ، العدد4 ، ص 18 .

(47) الدبيسية ، زيد ، أزمة الخليج تصيب الاقتصاد الأردني ، مقال على الانترنيت العربي جديد https//www.alaraby .co.uk

(48) تليلان ، اسامه ، السياسة الخارجية الأردنية والازمات العربية ، ط1 ، الاردن ، 2001 ، ص33 .

(49) المجالي ، مؤيد خالد ، السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة الخليجية – القطرية ، ط1 ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، 2019 ، ص79 .

(50) المجالي ، المصدر نفسه ، ص79 .

(51) لوتاه ، مريم سلطان ، العلاقات الخليجية – الاردنية والسيناريوهات المحتملة ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2018 ،المجلد 19 ، العدد 75 ، ص188.

(52) محمود ، قاصد وآخرون ، الأزمة الخليجية 2017 البعد الآخر ، مجلة مركز الدراسات الشرق الاوسط ، 2017 ، العدد 5 ، ص5 .

(53) جريدة الانباء الكويتية ، http//www.alanba.com

(54) المجالي ، المصدر السابق، ص84 .

(55) التراث الملكي الأردني ، مؤتمر القمة العربية الثامنة والعشرون 2017 ، http//royalheritage.jo.

(56) صحيفة الشرق الاوسط ، مقال نشر في يوم الاثنين 10 يوليو 2017 .

(57) صحيفة الشرق الاوسط ، المصدر نفسه.

(58) نقلاً عن قناة العين الاخبارية في يوم الاحد المصادف 22/ 12 / 2019

(59) نقلا عن العين الاخبارية في يوم السبت المصادف 10/ 6/ 2017 .

(60)العربي جديد ، رابط سبق ذكره

قائمة المصادر

أولاً/ الكتب العربية:

1_ التميمي ، الدبلوماسية القطرية واختبار الازمة ، مركز العربي للدراسات ، الدوحة ، 2017.

2_عبد الله عبد الامير ، الصراع القطري – السعودي ، مركز البيان للدراسات ، بغداد ، 2017 .

3_ عبد الخالق عبد الله ، التنافس المقيد (سياسات السعودية- القطرية تجاه الربيع العربي) ، 2013 .

5_ عمر اسكندر ، سورية ازمة نظام وثورة الشعب ، ط1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2013 .

6_ عزمي بشاره ، سورية درب الالام نحو الحرية ، ط1 ، المركز العربي للأبحاث ، بيروت ، 2013 .

7_ احمد محمد ابو زيد، عام على الازمة القطرية – الخليجية ، المعهد مجتمع المدني والمواطنة ، 2018 .

8_ عزام صباح ، الازمة الخليجية الراهنة ، مجلة الفكر السياسي ، اتحاد كتاب العرب ، دمشق ، 2017.

9_ محمود الرنتسي ، السياسة التركية تجاه ازمة قطر وجيرانها ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، 2020م

10_ صباح نعاس شناقة، القدرة السياسية والقانونية لمجلس التعاون الخليجي لحل الازمات ، جامعة بغداد ، 2018

11_ سالم بن احمد صفرار ، الفاتح عبد الله عبد السلام، الازمة الخليجية بين قطر والامارات والبحرين والسعودية ومصر ـ والموقف العماني منها ، مؤسسة البلاغ ، 2013 .

12_مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، المسيرة والإنجاز ، قطاع شؤون المعلومات ، ط9 ، الرياض ، 2015 .

13_عبد الرحيم ابو طالب ، ازمة الفرق والكويت ، ط1 ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، 1995.

14_ خالد وليد محمود ، الجغرافيا السياسية للأردن بين حتمية المكان ، مركز الابحاث دراسات ، جامعة بيروت ، بيروت ، 2021.

15_ اسامه تليلان، السياسة الخارجية الأردنية والازمات العربية ، ط1 ، الاردن ، 2001.

16_ مؤيد خالد المجالي، السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة الخليجية – القطرية ، ط1 ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، 2019.

ثانياً/ رسائل الماجستير والاطاري :

1_ ساره جبار كريم الغزالي، الدور الاقليمي لدولة قطر في شرق الاوسط ، رسالة ماجستير ، كلية التربية - جامعة المثنى ، 2016 ، ص 112 .

2_ محمد عارف محمد عبد الله ، دور قناة الجزيرة الفضائية في احداث التغيير السياسي في الوطن العربي ، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، 2014 م ، ص 66 .

3_ راكز سالم العرود، السياسة الخارجية الاردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (الامارات العربية انموذجا) ، رسالة ماجستير ، جامعة مؤته ، الاردن ، 2017 ، ص55 .

ثالثاً/ البحوث العربية:

1_ قاصد محمود وآخرون ، الأزمة الخليجية 2017 البعد الآخر ، مجلة مركز الدراسات الشرق الاوسط ، 2017 .

_2مشعالي ابراهيم ، دور المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية ، مجلة جيل الدراسات السياسية والدولية ، مركز حيل البحث العلمي ، بيروت ، 2016.

3_ فاطمه مساعد، مستقبل الدور الاقليمي القطري في ضوء الثورات العربية ، مجلة جامعة قاصدي ، 2014 .

4_ امنه محمد علي ، تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا ، مجلة جامعة الكوفة ، 2013 ، العدد 17 .

5_صحيفة العربي ، العدد 9345 ، يوم الاربعاء المصادف 9/ 10 / 2013 م .

6_ التقرير الاستراتيجي العربي 2013 – 2014 ، مركز الاهرام للدراسات ، القاهرة ، 2015 .

7_ ستيفن رأيت ، سياسة قطر الخارجية ، الاستقلالية والامن ، في علاقات الخليج الدولية تقرير موجز ، مجلة جامعة جورجتاون ، الدوحة ، 2015 .

8_ غادة سلامه ، التورط القطري في دعم الارهاب في سورية ، مقال على شبكة الانترنيت نشر بتاريخ 27/ 5/ 201

9_ فرج شلهوب ، زيارة خالد مشعل للأردن دوافع وتداعيات ، مجلة دراسات الشرق اوسطية ، الاردن ، 2012 .

10_ سفيان العيسة ، اعادة النظر في الاصلاح الاقتصادي في الأردن ، مركز كازينغي للشرق الاوسط ، 2007

11_ محمد صالح المسفر ، دور الكويت في حل الازمة الخليجية بين الرجاء واليأس ، صحيفة الشرق ، العدد 10652 في 15 / 8 / 2017 .

12_ محمد محمود الرميحي ، الازمة الخليجية وتداعياتها ، مجلة سياسات عربية ، 2017 م.

13_ ايناس مجبل دليان ، اداء الفاعلية الدبلوماسية التركية في حل المشكلات الدولية عام 2011 ، مجلة مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية ، جامعة بغداد ، 2022.

14_ مصطفى مرسي، ازمة العلاقات مع قطر ، مجلة الشؤون العربية ، مصر ، 2017 .

15_ مصطفى ابراهيم سلمان الشمري ، اسباب الازمة الخليجية ، عام 2017 وابعادها الاقليمية والدولية ، مجلة كلية القانون ، جامعة كركوك ، 2020.

16_ سهيلة فهد سلمان ، دور الوساطة الكويتية في الازمة القطرية ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، جامعة بور سعيد ، 2012م.

رابعاً/ الروابط الالكترونية:

1_ موقع وزارة الخارجية السعودية ، مركز الاتصال والاعلام في 2017 ، منشور على الموقع الإلكتروني www.mofa.jov.sa.

2_الجزيرة نت على الرابط http//www.aljazeera.net-

3_ ريهام فاخوري، خيارات الأردن الاولوية المصلحة الوطنية ، 2017 ، متوفر على الرابط htttp//www.alrai.com

4_زيد الدبيسية ، أزمة الخليج تصيب الاقتصاد الأردني ، مقال على الانترنيت العربي جديد https//www.alaraby

5_جريدة الانباء الكويتية ، http//www.alanba.com

6_ التراث الملكي الأردني ، مؤتمر القمة العربية الثامنة والعشرون 2017 ، http//royalheritage.jo.

7_صحيفة الشرق الاوسط ، في يوم الاثنين 10 يوليو 2017 .